في جلسته أمس برئاسة يحيى الراعي

مجلس النواب يوجه عددا من التوصيات للحكومة بشأن الأحداث في عدن

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح يوم أمس الأربعاء برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول أحداث الشغب التي تخللت المسيرات والمظاهرات بمحافظة عدن، و استعرض المجلس شريطاً مصوراً عن سير الأحداث في بعض شوارع محافظة عدن.

وخلال النقاش قدم أعضاء المجلس عددا من الآراء والملاحظات باتجاه اغناء التقرير بما اشتمل عليه من حيثيات واستنتاجات وأقر التوصيات الواردة في التقرير ووجه الحكومة بالعمل بها.

وقد تناولت تلك التوصيات إلزام الجهات المختصة في الحكومة بإجراء التحقيق لكشف المتسببين في أعمال العنف وإطلاق النار سواءً من جانب أفراد الأمن أو من المندسين في المظاهرات والذي نتج عنه عدد من القتلى والجرحى وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل وفقاً للشرع والقانون.

وتضمنت التوصيات إطلاق المعتقلين على ذمة التظاهرات الذين لم تثبت التحقيقات تورطهم في ارتكاب أعمال جنائية وإحالة من ثبت تورطهم إلى المحاكم وإعادة من تم نقلهم من المعتقلين إلى العاصمة لمكان الاختصاص أو الإفراج عنهم.

وأشارت التوصيات إلى أهمية الإسراع بمعالجة قضايا الأراضي والبناء العشوائي، ووقف أي متنفذ استولى بغير حق على أراض مملوكة للدولة أو المواطنين.

وألزمت توصيات المجلس السلطة المحلية بالمحافظة بتحديد مساحات خاصة بالإعتصامات والمسيرات والتعامل معها وفقاً للدستور والقانون.

وأشارت توصيات المجلس إلى أهمية حسن اختيار الأشخاص من الضباط والصف والجنود المكلفين بمهمة التعامل مع المواطنين في الفعاليات الجماهيرية (الاعتصامات والمسيرات والتظاهرات) وتوعيتهم بأن مهمتهم هي حماية المواطنين في هذه الفعاليات ، والتقيد بالأوامر وعدم استخدام الرصاص الحي لتفريق أي تظاهر إلا في حالة الدفاع عن النفس، واستخدام الوسائل المتاحة لفض الشغب وأعمال العنف.

وألزمت توصيات المجلس وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بالإسراع في استكمال إجراءات توظيف الشباب وفقاً للكشوفات والقوائم التي تم نشرها في عموم مديريات محافظة عدن وتثبيت جميع المتعاقدين والعمالة المؤقتة على مستوى القطاع العام دون تأخير.

كما ألزمت توصيات المجلس الحكومة باتخاذ المعالجات اللازمة لاستيعاب الشباب الذين يحملون المؤهل الثانوي أو الدبلومات المهنية وما دون وذلك من خلال استيعابهم في الشركات أو الهيئات أو المؤسسات العسكرية والأمنية والتخاطب مع القطاع الخاص وذلك بتوفير فرص العمل لعدد من الشباب.

ووجهت التوصيات وزارة الداخلية بتوفير الحماية اللازمة للمنشآت والمرافق الحكومية في المحافظة وتتبع وضبط الأشخاص المطلوبين أمنياً ممن ثبت تورطهم في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين من أي طرف كان وتقديمهم للعدالة وتعقب الأشخاص الذين قاموا بالحرق والنهب والتكسير والإتلاف للممتلكات العامة والخاصة وإحالتهم إلى القضاء ومعالجة قضايا القتل السابقة في المحافظة التي لم يبت فيها حتى الآن ومنها قضية أحمد درويش وإحالتها إلى القضاء وضبط الجناة المعتدين على المدارس وإحالتهم إلى القضاء وتوفير الحماية لها لتمكين الطلاب من تلقي تعليمهم.

فيما وجهت توصيات مجلس النواب وزارة الإدارة المحلية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتنسيق بين المحافظة والمجالس المحلية بفتح الطرقات المغلقة في عدد من الشوارع حرصاً على السكينة العامة للمواطنين .

وألزمت توصيات مجلس النواب المجالس المحلية بالمحافظة على الانضباط في الدوام الرسمي والقيام بدورهم الحيوي في التواصل المستمر مع الشباب والمواطنين ودراسة احتياجاتهم وطلباتهم وتبني توفيرها وتكثيف التوعية للناس بالأخطار التي تسببها الأعمال الخارجة على القانون من آثار اقتصادية واجتماعية.

وشددت توصيات المجلس على أهمية إعادة النظر في تعرفتي المياه والكهرباء في المحافظات الساحلية والعمل على تطبيق قانون التدوير الوظيفي لكافة الأجهزة المدنية والعسكرية في المحافظة والاختيار النوعي للكفاءات القيادية في المديريات والمراكز لكافة الأجهزة المدنية والعسكرية ومحاسبة المقصرين في واجباتهم.

وألزمت توصيات المجلس الحكومة بالقيام بحصر الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالمواطنين جراء هذه الأحداث والعمل على تعويضهم التعويض العادل.

وحث المجلس الحكومة بأجهزتها ومؤسساتها المعنية على متابعة تنفيذ تلك التوصيات وإنجازها في وقت قياسي وموافاة المجلس بنتائج التنفيذ خلال أسبوعين من تاريخها.

وناقش المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات، والتنمية والنفط بشأن القرض الإضافي لمشروع اتفاقية إنشاء محطة توليد الكهرباء الغازية المرحلة الثانية بمأرب وتوسعة شبكة النقل المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ثلاثة وأربعين مليون دينار كويتي (ما يعادل مائة وخمسين مليون دولار أمريكي).

ووجه الحكومة بالعمل بالتوصيات التالية :

1 . سرعة تنفيذ المشروع الممول من هذا القرض طبقاً للمواصفات ومقاييس الجودة العالمية.

2 . التزام الحكومة بالبرنامج والموعد الزمني المحددين لدخول الوحدة الأولى من المحطة الغازية المرحلة الثانية في شهر يونيو عام 2013م والانتهاء من تنفيذ كامل المشروع في شهر مارس 2014م.

3 . العمل على سحب مساهمة الحكومة المخصصة لهذا المشروع والتي تم رصدها في الموازنة العامة للدولة.

4 . إعادة النظر في تعرفة استهلاك الطاقة الكهربائية المرتفعة عند دخول المحطة الغازية الخدمة نظراً لانخفاض كلفة وقود الغاز.

5 . العمل على سرعة استكمال فتح الاعتماد للمشروع عقب المصادقة على اتفاقية هذا القرض والبدء بتنفيذه دون تأخير نظراً للحاجة الماسة لتشغيل هذا المشروع .

6 . الأخذ في الاعتبار عند تنفيذ هذا المشروع المشاكل التي صاحبت تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والتحري في عدم تكرارها ومتابعة تنفيذ المشروع أولاً فأول.

7 .عدم صرف أي مبالغ من حصيلة هذا القرض إلا في الأغراض المخصصة له في هذا المشروع.

ووجه المجلس الحكومة بموافاته بتقارير فصلية وسنوية عن سير العمل بالمشروع من حيث نسبة الانجاز في التنفيذ وحجم المبالغ المسحوبة من حصيلة هذا القرض.

فيما وقف المجلس في هذه الجلسة أمام موضوع أسعار صرف العملة بحضور محافظ البنك المركزي محمد بن همام وشكل لجنة من بين أعضائه لدراسة الموضوع مع الجانب الحكومي وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه.

وبذلك اختتم المجلس جلسات أعماله لهذه الفترة.

حضر الجلسة وزير الكهرباء عوض سعد السقطري ووكيل وزارة الداخلية فضل القوسي ووكيل وزارة الإدارة المحلية عبدالسلام الضلعي.

التوصيات أكدت :

إلزام الحكومة بإجراء التحقيق لكشف المتسببين في أعمال العنف وإطلاق النار وإحالتهم إلى القضاء

إطلاق سراح المعتقلين على ذمة التظاهرات ومعالجة قضايا الأراضي وتحديد مساحات للاعتصامات

الاختيار الحسن للمتعاملين مع التظاهرات من رجال الأمن وعدم استخدام الرصاص الحي

توفير الحماية للمرافق الحكومية ومطالبة وزارة الخدمة بالإسراع في توظيف الشباب

إعادة النظر في تعرفتي المياه والكهرباء وتطبيق قانون التدوير الوظيفي

في المؤتمر الصحفي لوسائل الإعلام المحلية والخارجية

محافظ عدن: من حق المواطن التظاهر ولكن بعيداً عن العنف

عدن/ نبيل غالب:
تصوير/ عرفان فيروز:

أكد الأخ أحمد محمد القعطبي محافظ محافظة عدن أنه يحق لأي مواطن يمني وخاصة في محافظة عدن التظاهر والاعتصام للتعبير عن رأيه ولإيصال مطالبه المشروعة إلى الجهات المعنية وفق ضوابط القانون والدستور الذي يضمن تلك الحقوق بعيداً عن القيام بأعمال تخريب الممتلكات العامة والخاصة والسطو على الأراضي بدون وجه حق وترويع طلبة المدارس بالإضافة إلى تعطيل الحياة العامة للمجتمع من خلال إغلاق الطرقات العامة بهدف وقف عجلة التنمية بالمحافظة.

وأوضح خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده صباح أمس لوسائل الإعلام المحلية والخارجية أن هناك عناصر استغلت المناخ الديمقراطي الذي يسمح بالمسيرات السلمية والاعتصامات وعمدت إلى خلق البلبة وإقلاق السكينة العامة للمجتمع والقيام بأعمال منافية لأخلاق سكان مدنية عدن الذين لم يشهدوا على مدى التاريخ أعمالاً تخريبية مثل ما حصل في هذه المرحلة الاستثنائية التي تشهدها المدينة.

وقال إن هناك أحزاباً وجماعات للأسف الشديد نقلت معاركها السياسية من مختلف محافظات الجمهورية إلى محافظة عدن الآمنة الحضارية بأهلها الطيبين لتصفية حساباتها مما يعرض المدينة إلى مخاطر التدمير بشكل أو بآخر مؤكداً وقوف السلطة المحلية أمام هكذا سلوكيات تضر بالصالح العام.

وتساءل عن العناصر التي تعمل على ترويع الطلبة والطالبات والمدرسين والتربويين ومطالبتهم بإغلاق المدارس وتعطيل الدراسة ودعوتهم الخروج في مسيرات ولمصلحة من يتم وقف الدراسة في عدن؟ وكذا العناصر التي تعمل على البسط على الأراضي والممتلكات بشكل عشوائي إضافة إلى من يقومون بأعمال التخريب والحرق للممتلكات العامة.

وتطرق إلى الإجراءات التي قامت بها السلطة المحلية بالمحافظة للوقوف أمام الأحداث التي شهدتها المحافظة وما تم من تواصل مع الفعاليات والشخصيات الاجتماعية وأئمة وخطباء المساجد للعمل على إعادة الأمور إلى نصابها وخاصة فتح الطرقات لإعادة الحياة إلى المدينة ليستطيع كل منا القيام بدوره والوقوف أمام مطالب الشباب وتظلمات المعتصمين والمتظاهرين.

وأهاب بهذا الصدد بالمجتمع القيام بدوره في الحفاظ على مكتسبات المحافظة التنموية باعتبارها ملكاً للجميع والفصل بين الاعتصامات السلمية والأعمال التخريبية والتعاون مع السلطة المحلية لوضع المعالجات السليمة والودية بعيداً عن العنف، وأردف قائلاً: صحيح أن هناك مظالم وتراكمات أدت إلى انفجار الوضع ولكننا الآن بصدد تبنيها من خلال الاستماع إلى المواطنين للعمل على حلها وفق الأسس والضوابط المتاحة بحسب القانون.

واستعرض ما تناوله تقرير مجلس النواب في ضوء تقرير لجنة تقصي الحقائق وما افرزه من طرح بأن استخدام قوات الأمن الرصاص الحي ضد المتظاهرين ساعد في تأزيم الوضع داخل المحافظة، مؤكداً أنه لن يتم بعد اليوم استخدام الرصاص إلا متى ما دعت الضرورة في الدفاع عن النفس.

ونوه بتوجيهات الأخ نائب رئيس الجمهورية القاضية برصد ثمانية آلاف وظيفة للمقيدين في مكتب العمل من الخريجين بمحافظة عدن مؤكداً العمل على استكمال كافة الإجراءات مع الجهات المعنية للتوظيف بشكل جدي وسريع لحل مشكلة البطالة على أن يتم شغر 60 ٪ من إجمالي الوظائف المعتمدة خلال العام الجاري والبقية العام القادم بالإضافة إلى استفادة المحافظة من الإحلال بدلاً عن 170 إلى 200 متقاعد للعام الجاري.

وتناول الاهتمام المتزايد من قبل السلطة المحلية بموضوع السكن من خلال تفعيل جوانب استكمال مشروع الصالح الذي أصبحت (1700) شقة منه جاهزة بالإضافة إلى (230) شقة أخرى في طور الاستكمال، مستعرضاً الدور الذي تقوم به الجهات المعنية في مجالات الخدمات (الطرقات، الكهرباء، المياه وغيرها) لاستكمال مشاريعها في البنى التحتية.. وستعلن آلية التسجيل فيه حالياً على أن يدفع الموظف 20 ٪ دفعة أولى من قيمة الشقة وتقسط البقية على مدة عشرين عاماً.

وأهاب الأخ المحافظ بدور الأجهزة الإعلامية باعتباره دوراً رئيسياً في تناول الحقائق كما هي على الأرض داعياً إياها إلى المساهمة بشكل إيجابي في الحفاظ على مقدرات المجتمع المحلي بعيداً عن المناكفات السياسية.

كما تحدث في المؤتمر الإخوة عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي والمهندس وحيد رشيد وكيل أول المحافظة وأحمد الضلاعي وكيل المحافظة لتنمية الموارد المالية والاستثمار.

وكانت وقائع المؤتمر الصحفي قد تناولت العديد من القضايا التي تشهدها الساحة اليمنية، خاصة محافظة عدن.

©14OCTOBER

في ختام الدورة التدريبية التخصصية في المحويت

التأكيد على تعميق الوعي بثقافة الشفافية والنزاهة والمحاسبة وتبنيها كأداة لمكافحة الفساد

المحويت / ذكرى جوهر :

اختتمت ظهر أمس الأربعاء في المحويت الدورة التدريبية التخصصية حول إدخال مفاهيم المتابعة والرصد والتقييم للأداء الاقتصادي و السياسي والرقابة الانتخابية التي نظمها مركز الشفافية للدراسات والبحوث بالتعاون مع الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية مستهدفا 40 مشاركا و مشاركة من المجلس المحلي و منظمات المجتمع المدني والإعلام .

وفي كلمة توجيهية للأخ / أحمد علي محسن – محافظ المحافظة، أكد الدور المتميز الذي يضطلع به أعضاء المجلس المحلي في العمل الخلاق والمثمر في مجال المساهمة في إعداد و تنفيذ الخطط التنموية والاقتصادية للمحافظة ، مشيراً إلى أهمية عقد مثل هذه الدورات التدريبية التنشيطية و التأهيلية لأعضاء المجالس المحلية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والإعلام لتشكل منظومة عمل متكاملة من أجل تأصيل قيم النزاهة والشفافية في مسيرة العمل التنموي في المحافظة، مثمناً دور منظمات المجتمع المدني ممثلة في مركز الشفافية للدراسات والبحوث في مجال التوعية والتدريب.

من جانبها أشارت الأخت / الهام عبدالوهاب – رئيسة المركز إلى الدور الوطني والتنموي ، الذي يمكن أن تلعبه المجالس المحلية باعتبارها ممثلة الشعب وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المضمار وبالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة ، في تسخير قدراتهم وكفاءتهم للمشاركة في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلد ومراقبة وتقييم الأداء الاقتصادي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة لتحسين معيشة الناس والعمل على نشر و تعميق ثقافة الشفافية والنزاهة في مجتمعاتهم المحلية ، مؤكدة أن هذا البرنامج التدريبي و الذي يستهدف خمس محافظات(الأمانة / ذمار / المحويت / حضرموت / شبوة) يهدف إلى تعريف الفئات المستهدفة بآليات المتابعة و الرصد و التقييم للمشاريع التنموية للحد من الفساد وتطوير قدرتهم ومعرفتهم بنظم الرقابة الانتخابية، وتمكينهم من تحليل وإعداد التقارير التقييمية، وتوعيتهم بمبادئ الشفافية وقيم النزاهة وآليات تعزيزهما في العملية التنموية والسياسية، وإيجاد تحالف قوي بين أعضاء المجالس المحلية و منظمات المجتمع المدني و الإعلام عبر إطلاق شبكة نزاهة للاتصال والتواصل فيما بينهم على مستوى المحافظات الخمس وإطلاق موقع الكتروني خاص بالشبكة ليخدم أهداف ومتطلبات محافظاتهم في الأداء الاقتصادي والسياسي والرقابي الجيد والمثمر.

السيد / ايفان ماكنتوش الملحق السياسي والاقتصادي في السفارة الكندية أكد في وقت سابق أن أهم أهداف الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية هو تحسين الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في اليمن والمساعدة في تحقيق مجتمع ديمقراطي ، لذا يأتي دعم الصندوق الكندي لتدريب ولتطوير أداء المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام منسجما مع أهدافنا واحتياجات اليمن لمثل هذه البرامج لتساهم في تطوير العملية التنموية و تحسين الحياة العامة في اليمن.

في ختام الدورة قام محافظ المحافظة بتوزيع شهادات المشاركة. درب في هذه الدورة المدربان / نبيل عبدالحفيظ ماجد و عبدالكريم البازلي.